قال إن المرحلة المقبلة تستدعي وجود خبرات متنوعة في مجلس الأمة

أنور بوخمسين : الموجة الآن «شبابية» ولابد من تسخير طاقاتهم لصالح الوطن

انور بو خمسين

■ أدعو الشعب إلي المشاركة بقوة في الانتخابات وإختيار المرشحين الصادقين

■ وثيقة الإصلاح الاقتصادي لم تراع التدرج وأغفلت تحديد مدة زمنية لتنفيذها

■ المجلس المنحل لم يكن منجزا ودور النائب فيه كان تخليص المعاملات

قال مرشح الدائرة الثانية أنور جواد بو خمسين أن المرحلة المقبلة تستدعي بالضرورة وجود خبرات متنوعة في مجلس الأمة مؤكدا أن التغيير قادم ودعا الناخبين إلي المشاركة بقوة في الإنتخابات المقبلة و إختيار المرشحين الصادقين الذين يشعرون بانهم حققوا إنجازات ملموسة ولهم خبرات يمكن تسخيرها لمصلحة الوطن

وشدد علي ضرورة إعطاء الشباب الدور الذي يستحقه مضيفا : اللوجة الآن شبابية ولابد من دعم الشباب وتسخير طاقاتهم وإبداعاتهم وافكارهم المتجددة لصالح الوطن من خلال إيجاد آلية من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية تمكن الشباب من لعب دور حقيقي في القطاع الخاص بعيدا عن الوظائف الحكومية التي يشعرون من خلالها بانهم عالة فضلا عن البيروقراطية التي تقف حجر عثرة امام تحقيق طموحاتهم في تنفيذ مشروعات منتجة وهذا مادفع بعضهم الي أن يقصدوا بلدانا اخري عملوا فيها وانتجوا بل وصدروا من إنتاجاتهم للكويت!!

وتحدث المرشح بوخمسين عن وثيقة الإصلاح الإقتصادي فقال : لم تراع التدرج وأغفلت تحديد مدة زمنية لتنفيذها وإستهدفت فرض ضرائب وهذا لايجوز في ظل تخفيض الدعوم التي تؤثر علي المواطن البسيط كما أنها لم تنل حظها من النقاش المجتمعي من خلال مؤتمر شعبي او مؤتمر للشركات لغرفة التجارة علي الأقل

وإستغرب بو خمسين زيادة الجرعة الزائدة في السياسة علي حساب الشأن الإقتصادي وقال: رئيس الإتحاد الأوربي الصناعي السابق سبق وتعجب أن تكون هناك دول قائمة علي إستثمارات الكويت وصناديقها السيادية ومع ذلك لايوجد لوبي إقتصادي في برلمانها!

وعن رأيه في عودة غالبية المقاطعين للحلبة الإنتخابية قال : إنكشفوا أمام الشارع بعد أن نكثوا بوعودهم وشخصيا أحترم من بقي علي عهده وثبت علي مبداه وأعتقد أن الأغلبية الصامتة ستكون ضد عودتهم إلي المجلس

ورغم قوله بانه قد يكون ضد النائب السابق مسلم البراك في ماإقترفه أخيرا إلا أنه رأي أن البراك كان رقما صعبا في المعادلة السياسية بتحقيقه التوازن في الجانبين الرقابي والتشريعي

وعن المجلس المنحل قال المرشح بو خمسين: لم يكن منجزا علي أرض الواقع ودور النائب فيه اصبح تخليص المعاملات ولابد وأن تمنع الحكومة إستخدام المعاملات وسيلة للوصول الي المجلس وأستطيع القول أن مجلس 2013 اخفق إقتصاديا ولم يلب الحاجة الشعبية

إلي ذلك إقترح بو خمسين إستحداث وزارة للإقتصاد في الكويت كما إقترح إستحداث لجنة دائمة للشباب بإعتبار أن شانهم مسؤولية برلمانية في المقام الأول وتمني أن يكون هناك عرف يتفق عليه بقصر عضوية مجلس الأمة علي دورتين متتاليتين مؤكدا أن النائب بعد ثماني سنوات من العمل البرلماني يكون قد إستنفذ طاقته ومن الممكن أن يستفاد منه كمستشار

مسلطا الضوء على المحسوبيات التي تعصف بمستقبل الكويت

علي القطان : المجلس الأعلى للتخطيط بلا «تخطيط»

علي القطان

■ نحتاج لوضع الرجل المناسب في المكان المناسب بعيدا عن مبدأ المحاصصة

■ التوظيف على أساس «المحاباة» يقلل من الإنتاجية ويؤدى الى انهيار الهيكل الإداري

أكد مرشح الدائرة الأولى الدكتور علي القطان علي ضرورة تفعيل دور الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط وإعطائه الصلاحيات اللازمة للتخطيط لمرحلة قادمة وصفها بالعصيبة على الكويت والمنطقة برمتها

مشددا على ضرورة وضع الرجل المناسب في المكان المناسب بعيدا عن مبدأ المحاصصة فالكويت تقاد بالمحسوبيات وهذا أمر خطير يجب وقفه بحزم وبشكل فوري وإلا فالنتائج ستكون وخيمة على بلدنا.

ونوه القطان إلى قضية التوظيف على اساس المحاباة فهذه القضية تسبب إحباطا كبيرا لدى الموظفين وتقلل من الإنتاجية مما يسبب بالضرورة انهيار الهيكل الإداري في الدولة مسلطا الضوء على تأجيل افتتاح مستشفى جابر وستاد جابر لعدة مرات مما يكشف لنا سوء التخطيط وعجزه عن تحقيق المشروعات في وقتها المحدد وهذا يعرقل حركة التنمية في الكويت. واضاف انه من الضروري وضع استراتيجيات حقيقية قابلة للتطبيق فأغلب الخطط الموضوعة الآن غير قابلة للتطبيق أو خطط وردية لا تطبق على أرض الواقع والمواطن لم ير التنمية ولا التطور متسائلا هل من المعقول إلا تملك الكويت من الجامعات الحكومية سوى واحدة فقط رغم الوعود المتكررة منذ عقود بافتتاح جامعات أخرى تكنولوجية وغيرها مؤكدا ان المجلس القادم يجب أن يلبي احتياجات المواطنين ويكون العين الساهرة على تدوير عجلة التنمية وكف يد الفاسدين بغض النظر عن منصبهم.

أكد أن مواجهة التحديات الاقتصادية المستقبلية تستلزم خطة محددة المعالم

الصالح : لن نقبل بالحلول الترقيعية للمشكلات المزمنة التي تعاني منها الكويت

خليل الصالح

■ أقوم بإعداد حزمة من التشريعات التي تصب في رفع المستوى المعيشي للمواطن

■ الإجراءات العشوائية التي اتخذتها الحكومة خلقت حالة من الاستياء لدى المواطنين

أكد النائب السابق ومرشح الدائرة الثانية خليل الصالح إن مواجهة التحديات الإقتصادية المستقبلية تستلزم خطة متماسكة محددة المعالم توازن بين مصلحة المواطن ومتطلبات استقرار الوطن ، مشددا على ان شعار حملته الإنتخابية « أمانة وطن .. مستقبل مواطن » ينطلق من هذه الرؤية التي

ستعمل على ترجمتها لحزمة تشريعات خلال المجلس المقبل .

وقال الصالح في تصريح صحافي « إن الإجراءات العشوائية الإرتجالية التي اتخذتها الحكومة وفي مقدمتها قرار رفع اسعار البنزين خلقت حالة من الإستياء والتخوف لدى المواطنين » مؤكدا إن من واجبنا التصدي لمثل هذه القرارات بكل الوسائل المتاحة .

وأوضح انه يعكف على إعداد حزمة من التشريعات التي تصب في رفع المستوى المعيشي للمواطن وتحافظ على مكتسباته منوها أن ملفات الصحة والتعليم والإسكان ستكون حاضرة بقوة على رأس أولوياته لا سيما انها تشكل قضايا جوهرية تمس مستقبل الوطن وثروته البشرية .

وبين الصالح أن تبنيه قانون التأمين الصحي للمتقاعدين ومكافآت نهاية الخدمة خلال المجلس السابق « كان جزءا لا يتجزء من رؤيتي بشان تحقيق رفاة المواطن » ، مشيرا إلى انه سيواصل التحرك على القضايا الحيوية من اجل تحقيق نتائج يتلمسها المواطن على ارض الواقع.

وشدد على « اننا لن نقبل الحلول الترقيعية للمشكلات المزمنة التي تعاني منها الكويت لا سيما في ظل التحديات الإقليمية والأمنية والإقتصادية « مبينا أن سقف طموحات النواب في المجلس المقبل يجب أن ترتقي إلى مستوى تلك التحديات وان تتشكل جبهة لتصويب المسارات الحكومية وحماية مستقبل المواطن.

شدد على ضرورة تنويع مصادر الدخل

محمد الماجدي : رفع الدعوم لا يجوز أن يمس جيب المواطن

محمد الماجدي

■ المرحلة القادمة تتطلب محاسبة الفاسدين وسرّاق المال العام وفرض سطوة القانون

■ هناك مواطنون من ذوي الدخل المتوسط والمحدود يجب ألاّ تطبق عليهم سياسات الضرائب

أكد مرشح الدائرة الرابعة المحامي محمد شنيفي الماجدي أنه ليس من المعقول أن يتحمل المواطن الضرائب الناتجة عن فشل وهدر من جهات معينة فرفع الدعوم لا يجوز أن يمس جيب المواطن منوها أن المرحلة القادمة هي مرحلة فرض الضرائب والرسوم على المواطنين سواء في قطاع الصحة أو الماء أو الكهرباء أو غيرها ومؤكدا ان رفع الدعم عن الوقود ما هو إلا خطوة بدائية بتمخض عنها تاهيب المواطن لرسوم وضرائب قادمة.

وشدد الماجدي على ضرورة تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على النفط كمصدر أحادي ووقف الهدر المالي مركزًا على اهمية تقنين التبرعات الخارجية فأهل الكويت أولى بأموالهم ونحن لا نغفل أهمية مساعدة الدول الفقيرة سواء أكانت عربية أو غيرها ولكن المرحلة القادمة تتطلب منا التقنين في ذلك ومحاسبة الفاسدين وسرّاق المال وفرض سطوة القانون لملاحقتهم داخليا عن طريق القضاء وخارجيا عن طريق الإنتربول الدولي .

إصلاح أى عجز في الميزانية لا يجب أن يكون من جيب المواطن

ناصر الدوسري: سأحمل على عاتقي مسؤولية تعديل القوانين السيئة

ناصر الدوسري

اكد مرشح الدائرة الخامسة ناصر سعد الدوسري انه سيتبنى إصلاح القوانين السيئة الصادرة من المجلس المنحل والتي قوبلت بالرفض وعدم الرضا من المواطنين الكويتيين.

وقال الدوسري في تصريح صحافي امس انه سيحمل على عاتقه مسؤولية تعديل هذه القوانين وتقديم تشريعات تفيد المواطنين وتخدم الوطن وتساهم في البناء والتنمية التي ينشدها الجميع.

وشدد الدوسري على ان المجلس المنحل لم يكن بمستوى الطموح والتطلعات وآذى المواطنين بالكثير من القوانين التي اصدرها واثارت الاستياء والاستغراب في كونها تمس المواطن ومكتسباته مؤكدا ان المجالس النيابية يجب ان تتصدى وتواجه اي قوانين او قرارت حكومية تضر المواطن وتنتقص من حرياته ومكتسباته لا ان تؤيدها وتدعمها.

واشار الدوسري الى ان نعيش في منطقة مضطربة اقليميا وعالميا مشددا على ان مسؤولية الناخبين كبيرة في حسن الاختيار والتصويت لاصحاب الامانة والكفاءة والقدرة على تمثيل الامة خير تمثيل.

واشار الدوسري الى انه يحمل رؤية وفكر جديد تحتاجها المرحلة القادمة والتي سترتكز على اصلاح اخطاء المجلس المنحل بتعديل التشريعات المقرة وسن القوانين الجديدة والالتفات نحو البناء والتنمية خصوصا في ظل تقلبات اسعار النفط والعجز في الموازنة.

وشدد على ضرورة التصدي للاخطاء الحكومية ومواجهة قراراتها الاخيرة خصوصا المرتبطة في زيادة البنزين وانعكاسه على التضخم وزيادة اسعار السلع والبضائع مؤكدا ان اي اصلاح للعجز والخلل في الميزانية لا يجب ان يكون من جيب المواطن انما عبر وقف الهدر واعادة النظر في اوجه الانفاق المختلفة.

من القوانين السيئة التي اقرها المجلس المنحل قانون البصمة الوراثية والذي قوبل بالرفض وعدم الرضا من الشعب الكويتي مشيرا الى ان سمو امير البلاد وجه الحكومة الى تعديل القانون وهو ما يؤكد انه قانون سيء ومرفوض من الجميع

واكد الدوسري ان المرحلة القادمة تتطلب اختيار مجلس امة على مستوى الطموح والتطلعات خصوصا اننا

أكد أن أمن الكويت واستقرارها لا يتحققان إلا بأيدي أبنائنا

بدر الخرينج : يجب تطبيق التجنيد الإلزمي ليكون لدينا جيش قوي

بدر الخرينج

■ اعتمادنا على غيرنا في حفظ أمن البلاد لا مبرر له وليس مقبولاً

■ الجندية فيها تعزيز للمواطنة وقطع لدابر الطائفية المقيتة والفئوية المحظورة

أكد مرشح الدائرة الخامسة بدر فارس الخرينج ان أمن الكويت واستقرارها لا يتحققان الا بأيدي وسواعد وعقول ابناءها الذين ولدوا على أرضها وعاشوا في خيرها ويدينون بالولاء الكامل لها، موضحا أن الأمن أساس الحياة ومن دونه تسقط الأمم وتشقى الشعوب.

وقال الخرينج في تصريح صحافي ان الكويت بحاجة ماسة إلى تطبيق التجنيد الإلزامي لأبناءها حتى يكون لها جيشا قويا يمثل سيفها ودراعها في مواجهة الطامعين الراغبين في الانقضاض عليها لسرقة خيراتها والاستيلاء على مُقدراتها.

وأضاف «الجندية والعسكرية والدفاع عن الأرض شرف وواجب على كل مواطن يستطيع حمل السلاح».

وأردف قائلا: أن أبناء الكويت لن يبخلوا عليها بفترة تجنيد الزامية يتدربون خلالها على مختلف ألوان الأسلحة ليكونوا عند الحاجة الحصن المنيع والأسوار العالية التي تصد المعتدين وتدحر الباغين الطامعين في خيراتها وأرضها.

وفي هذا الصدد طالب الخرينج بمنح المجندين رواتب مجزية تؤمن لهم المعيشة وتضمن لهم الوفاء باحتياجاتهم وبذلك نكون قد وظفنا سواعد الأبناء وعقولهم في حفظ الأمن والزود عن الوطن وفي نفس الوقت نكون اعطيناهم ما يكفي لإنشاء أسرة وبداية حياة آمنة مستقرة، بدلاً من ان ينتظر الشباب سنة او سنتين حتى تأتيهم الوظيفية، مؤكدا ان شغل فراغ الشباب بالجندية يجعل منهم رجالا في كل عملا يسند إليهم بعد انتهاء فترة الجندية.

ومضى قائلا: ان الجندية فيها تعزيز للمواطنة وقطعا لدابر الطائفية المقيتة والفئوية المحظورة، ففي ميدان القتال وفي ساحات التدريب نجد ان الكل ابناء الكويت لا فرق بين سني وشيعي وبدوي وحضري فالهدف واحد والوطن واحد.

ولفت الخرينج إلى ان التجنيد الالزامي معمولا به فكل دول العالم فعندما يخصص المواطن سنة او اثنتين من عمرة لخدمة بلده والدفاع عنها فانه يرد بذلك بعض جميلها عليه.

واضاف «اهل البلد وابناءها اولى الناس بالمحافظة عليها والدفاع عنها وصد كل معتد عليها، فان لم يقم المواطنون بهذ الواجب فمن يقوم؟».

وتابع «ان اعتمادنا على غيرنا في حفظ امن البلاد لا مبرر له وليس مقبولاً في صفوف المواطنين الذين لا يبخل اي منهم بفال او رخيص في سبيل بلده ورفعتها وعلو شانها».

وختم بقوله ان التجارب المريرة التي مرت بها الكويت قديما والاطماع المحيطة بها تحتم علينا ان نجعل الجندية واجبا على كل مواطن فلسنا في مامن من الغدر والخيانة التي جربنها سابقا على يد عبدالكريم قاسم وصدام حسين ولولا فضل الله وتماسك الشعب والتفافه حول قيادته لحد ما لا يحمد عقباه، مؤكدا ان الشعوب الحية هي التي تتعلم من ماضيها وتصنع مستقبلها ولاتعتمد على الاخرين اعتمادا كليا فقديما قالوا، ما حك جلدك مثل ظفرك وتول انت جميع أمرك».